مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها المعاصرة للدول العربية

Fragile state indicators and their contemporary applications for arab countries

أ.د/جمال سلامة علي
أستاذ العلوم السياسية–العميدالسابق
كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس

د/أحمد جلال محمود
أستاذ مساعد رئيس قسم العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس

إعـــداد

محمد عبد الجواد محمد
باحث الدكتوراة – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

٢٠٢٣

مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها المعاصرة للدول العربية

إعــداد
محمــد عبــد الجــواد محمــد
باحث الدكتوراه – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها المعاصرة للدول العربية

ملخص الدراسة :

تتناول الدراسة "مؤشرات "الدولة الهشة وتطبيقاتها المعاصرة للدول العربية" مصطلح الدولة لغويا واصطلاحيا ، من حيث هي شعب وأرض وسلطة سياسية ، وتستعرض بعض التعريفات التي ذكرها الباحثون للمصطلح ، مع إبداء الرأي فيها ، ثم تتناول بالشرح مصطلح الدولة الهشة أو الدولة الفاشلة ، وسوف نورد التعريفات المختلفة التي وردت عند الباحثين عن الدولة الهشة ، مع إبداء الرأي فيها ، ثم يستعرض البحث المؤشرات التي صممها صندوق السلام كمؤشرات للدولة الهشة ، والتي تحتوي على أربع مجموعات : مؤشرات التماسك ، المؤشرات الاقتصادية ، المؤشرات السياسية ، ثم المؤشرات الاجتماعية والشاملة ، والمجموعات الأربع تحتوي على اثني عشر مؤشرا ، وكل مؤشر منها يحتوي عددا من النقاط ، وفي النهاية يكون مجموع النقاط مائة وعشرين نقطة ، وكلما سجلت الدولة عددا أكبر من النقاط دل هذا على اقترابها من الهشاشة ، والعكس صحيح ، ثم يتطرق البحث إلى تطبيق هذه المؤشرات على بعض الدول العربية لبيان مدى تماسكها أو هشاشتها بحسب هذا المؤشر ، مع التركيز على دولة سوريا ، حيث لوحظ أنها ترد دائما في أول خمس دول تتصدر مؤشر صندوق السلام للدول الهشة ، حيث تظهر في الحالة السورية معظم مؤشرات الهشاشة التي وردت في هذه التقارير.

الكلمات المفتاحية :
الدولة – مؤشر صندوق السلام – الدولة الهشة – الفاشلة – سوريا

Abstract :

The study “Indicators of the fragile state and their contemporary applications in arab countries” deals with the term “state” linguistically and terminologically, as it is : people, land, and political authority. It reviews some of the definitions that researchers mentioned for the term, expressing an opinion on them. Then it deals with the explanation of the term “fragile state” or “failed state,” and provides the definitions. The differences that researchers reported on the fragile state, along with expressing an opinion on it.

The research then reviews the indicators designed by the the fund for peace as indicators of the fragile state, which contain four groups: cohesion indicators, economic indicators, political indicators, then social and comprehensive indicators. The four groups contain twelve indicators, and each indicator contains a number of points, and in the end The total number of points is one hundred and twenty points, and the more points a country scores, the closer it is to fragility, and vice versa.

The research then addresses the application of these indicators to some Arab countries to show the extent of their cohesion or fragility according to this indicator, with a focus on the state of Syria, as it was noted that it is always included in the first five countries that top the fund for peace Index for fragile states, as most of the fragility indicators appear in the Syrian case. contained in these reports.

keywords :

state - fund for peace Index - fragile state – failed state – syria

مقدمة :

تتصدر بعض الدول العربية مؤشرات الدول الهشة التي تصدرها مؤسسات عديدة وأشهرها (الصندوق من أجل السلام) بالتعاون مع مجلة فورن بوليسي ، فهذه الدول تعاني حروبا داخلية ، وتفقد السيطرة على كامل أرضها ، وكذلك على حدودها ، وتتنازع سلطة استخدام القوة فيها جهات عدة ، وهذه فقط بعض مؤشرات الدولة الهشة ، نراها في سورية ، واليمن ، وليبيا ، وبشكل أقل حدة في العراق ولبنان.

وغني عن الذكر أن الباحث في الأمر لا يغيب عن نظره أن معظم هذه الحالات في العالم العربي كانت هناك فرصة من ينتظرها ، ليتدخل فيها ويحقق من ورائها مكاسب تصب في مصلحته على حساب الدولة صاحبة المشكلة ، ففي سوريا لا يغيب عن عين الباحث أن هناك محورين يتصارعان ، محور تمثله كلا من روسيا وإيران والعراق وحزب الله ، وهو يلقى دعما من الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ، ومحور أمريكي أوربي يضم عددا من دول الخليج العربية وكذا إسرائيل وتركيا ، وفي النهاية الجميع يحققون المكاسب لأنفسهم ، ولا يعنيهم في قليل أو كثير مصلحة الشعب السوري ، الجميع يكسبون والخاسر الوحيد هو الشعب السوري ، يخسر أبناءه كل موارده وبنيته التحتية ، ولا يختلف الأمر كثيرا في اليمن أو في ليبيا ، فقد أصبحت كل منهما مسرحا للحروب بين قوى مختلفة لا تعنيها مصلحة الشعب اليمني أو الليبي.

كل هذا يحدث ولا أثر لأي فعل إيجابي للمنظمات الدولية كالأمم االمتحدة ، التي ظهر عجزها بشكل واضح ، وكذا المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية ، وأصبحت الحاجة ملحة لظهور منظمات تستطيع أن تتعامل مع الوضع الجديد المعقد للعلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة :

ظن الكثيرون أن ثورات الربيع العربي سوف تنقل الدول العربية إلى مصاف الدول الديمقراطية ، وأنها ستنعم بمساحة أكبر من الحريات ، ولكن ما تحقق حتى الآن يمثل خيبة أمل لأصحاب هذه التصورات ، فقد انحدرت غالبية الدول التي ثارت شعوبها إلى مستوى الدول الهشة ، ولولا أن مصر قيض الله لها من حماها من هذا المصير المؤلم لصارت تعاني ما تعانيه سورية أو اليمن أو ليبيا ، فما الذي حدث في هذه الدول ؟ وكيف انحدرت إلى هذا المصير وتحولت إلى دول هشة؟ ومن هذه الإشكالية تتفرع كثير من الأسئلة :

١- هل سلوك النظام الحاكم كان سببا في هذا؟
٢- هل لعبت التدخلات الخارجية دورا في تفاقم هذا الوضع؟
٣- هل قام المجتمع الدولي بواجبه في مواجهة هذه الأزمات؟
٤- كيف سيكون المخرج من هذه الأزمات وعودة هذه الدول إلى الأوضاع الطبيعية ؟
٥- كيف سيكون شكل هذه الدول بعد انتهاء الأزمة ؟ هل سيتم تقسيمها ؟ وكيف؟

أهداف الدراسة :

١- التعريف بمصطلح الدولة بشكل عام ومصطلح الدولة الهشة على وجه الخصوص.
٢- التعرف على مؤشرات الدول الهشة التي تصدرها كثير من الجهات ، وكيف يتم تصنيف الدول إلى دول مستقرة ودول هشة.
٣- التعرف على ترتيب بعض الدول العربية وفق هذه المؤشرات وسورية بوجه خاص.
٤- تقييم دور المنظمات الدولية في مواجهة هذه المشكلة وهو ما يعتبر من صميم اختصاصاتها ، وأحد مبررات قيامها.

حدود الدراسة :

الإطار الزماني : منذ قيام ثورات الربيع العربي ٢٠١١ وحتى الآن.
الإطار المكاني : الدول العربية مع تسليط بعض الضوء على دولة سورية ومحيطها الإقليمي كإيران وتركيا وإسرائيل ، ومراعاة دور بعض القوى الدولية التي لا تنتمي للإقليم كلما كان ذلك ضروريا.

منهج الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يعني بوصف الواقع وتحليله ، والتعبير عنه كميا كلما أمكن ذلك ، فيعني بالمؤشرات التي تحدد تصنيف الدولة من حيث الاستقرار أو الهشاشة ، ويبين مدى عدالة هذه المؤشرات من عدمه ، كما يعني بذكر أسباب ظهور هذه السلبيات في وضع الدولة ، والتي جعلتها في مقدمة المؤشر الذي تصدره مؤسسة صندوق السلام.

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة لعدة محاور كالأتى :

أولاً : تعريف الدولة لغة واصطلاحا ، واستعراض لتاريخ نشأة المصطلح.
ثانياً : التعريف بمصطلح الدولة الهشة ومتى تصنف الدولة هذا التصنيف.

ثالثاً : التعريف بمؤشر مؤسسة صندوق السلام وكيف تم تصميمه وصياغة نقاطه الفرعية .
رابعاً: دور المجتمع الدولي في مساعدة الدول الهشة ، ومدى نجاح هذا الدور .
خامساً:الدول العربية في مؤشر صندوق السلام عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢

أولاً- مصطلح الدولة الهشة :

إن أول من لفت انتباه الباحثين إلى تعبير الدولة الهشة مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن السيدة/ مادلين أولبريت Madeleine Albright التي إستخدمت هذا التعبير في وصف دولة الصومال ، في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال وإنقاذها[١] ، ثم ظهرت دراستان لعبتا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الهشة ، كانت الدراسة الأولى لـ Gerald B. Helmanو Steven R. Ratner عن الدولة الهشة ، ونُشرت هذه الدراسة في مجلة السياسة الخارجية الامريكية عام ١٩٩٣، أما الدراسة الثانية فهي لـ William I. Zartman عن الدولة المنهارة والتي ظهرت عام ١٩٩٥.

أشار كل من Helman & Ratner في دراستهما إلى أنّ مفهوم الدولة الهشة يمكن أن يُختصر في : تلك الدول التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل ، وضربا المثل بهايتي ، يوغوسلافيا ، والاتحاد السوفياتي ، السودان ، ليبيريا ، وكمبوديا.

وأشار Zartman في دراسته حول الدول المنهارة إلى أنها : تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية ، وضرب مثلاً على ذلك بالكونغو في الستينيات من القرن العشرين ، وتشاد وغانا وأوغندا في أواخر الثمانينيات ، والصومال وليبيريا وإثيوبيا مع بداية تسعينيات القرن العشرين نفسه. [1]

منذ ذلك الوقت بدأت الجهات العديدة الدولية : كالبنك الدولي ، وغير الدولية كوكالة المخابرات الأمريكية أو الإدارة البريطانية للتنمية أو مؤسسة بروكنجز الأمريكية ، تصدر تقارير عن الدول الهشة ، وكأنها في شبه إستعراض لترسانة من المؤشرات والمعلومات.

وتختلف وجهات نظر المفكرين والباحثين العرب حول هذه التقارير ، فمنهم من يقبل هذه التقارير ، ويتعجب من أن لا تثير تلك التقارير المرعبة قلق الباحثين ، عن متلازمة الفقر والبطالة والفساد وإنعدام الأمن والانقسامات والحروب الداخلية التي خلّفت وراءَها جيوشاً من الأرامل والأيتام في الدول الهشة [1] ، ومنهم من ينزعج من وصف بلده بالدولة الهشة ، ويعتبر تصديق هذه التقارير نوعا من المسير الأعمى خلف ما تقرره البلدان المتقدمة ومراكز بحوثها ، ومنهم من يعتبرها تبريرا لتدخل الدول الكبرى في شئون الدول الصغيرة[١] ، ومن يرى أن صدورها يهدف إلى التأثير في أوضاع هذه الدول بدون إستعمال القوّة العسكرية ، في إطار ما سمّي بحروب الجيل الرابع ، ويصف هذا المفهوم بأنّه غير دقيق ويحتمل عددًا كبيرًا من التأويلات والتساؤلات ، كما يعطي مجالًا أوسع ليشمل دولًا كثيرة ، الضعيفة منها وغير الضعيفة[١] ، ويصف المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي تعبير الدولة الهشة بأنه مفهوم ملتبس وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط ، بل إنه يذكر أن أمريكا نفسها فيها بعض خصائص الدولة الهشة ، إحداها هي عدم القدرة أو الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه ، والخصية الأخرى هي النزعة إلى اعتبار نفسها فوق القانون المحلي والدولي ، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان ، وبرغم امتلاكها أشكالا ديمقراطية ، إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير ، يجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي.[١]

وربما كان قبول هذه التقارير بقدر من الحذر أمرا إيجابيا ، فليس من المعقول استبعادها كلية وإهدار كل ما فيها من بيانيات ، بل يجب فحصها لبيان ما فيها من عدم دقة أو سوء تقدير ، بمعنى اعتبارها إنذارات بأن هناك خللا ما في المنظومة السياسية أو الاجتماعية ، وفيما يلي سوف نحاول أولا تبسيط مفهوم الدولة الهشة ، ثم نعرض لمدى مصداقية هذه التقارير ومطابقتها لواقع الدول على الأرض.

---

[1]) د. خليل عليان ، الدولة الهشة : خصائصها وآثارها وسبل علاجها ، مقال منشور على موقع السبيل ، بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ ، https://assabeel.net/article/2018/5/30
[1]) فيصل براء متين المرعشي ، الدولة الهشة ، دراسة منشورة على موقع الموسوعة السياسية ، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٩ ، https://political-encyclopedia.org/dictionary
[1]) إياد العنبر ، مصير الدولة الهشة : أفغانستان ولبنان نموذجا ، موقع الحرة ٢٠٢١/٨/٢٢ ، https://www.alhurra.com/different-angle/2021/08/22
[1]) غازي دحمان ، الدولة الهشة مشروع استعماري أبيض ، موقع الجزيرة نت ، بتاريخ ٢٠١٠/٥/٨ ، https://www.aljazeera.net/opinions/2010/5/8

ثانياً- ما هي الدولة ؟

من المناسب قبل التعرض لمفهوم الدولة الهشة أن نعرض المراد بمصطلح الدولة بشكل عام سواء الهشة أو غير الهشة.

الدولة لغة :

جاء عن الدولة في معجم لسان العرب : هي اسم الشيء الذي يُتداول ، والدولة الفعل و الانتقال من حال إلى حال ، الدَّولة والدُّولة : العقبى في المال و الحرب سوا ء ، وقيل: الدُّولة – بالضم - في المال ، و الدَّولة – بالفتح - في الحرب ، وقيل: هما سواء فيهما ، و الجمع دُول و دِول.[1]

وتعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف ، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر ، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة.[1]

ويشير الدكتور "عبد الرحيم العلام"* إلى دلالة كلمة (دولة) في المعنى العربي تختلف عنها في اللغات الأوربية ، حيث يقول : نلاحظ أنّه رغم كون الدولة اسم ، إلاّ أنّها أيضا (فعل) متحرّك منتقل ، وليست حالة ثابتة State, Static كما في المعنى الأوروبي وجذره اللغوي اللاتيني ، فمصطلح State في الإنجليزية أو Etat في الفرنسية مستمدّ من الأصل اللاتيني Status وفعله Stare الذي يقابله الفعل To Stand في اللغة الإنجليزية.[1] بمعنى يقف وينتصب ويصمد ، ويكون في موقف أو وضع معيّن ، ويظلّ قائما أو نافذا أو ساري المفعول[1] كما جاء في معانيه المعجمية ، وعلى العكس من ذلك (دال – يدول) في العربية ، إذ يقال للشيء إذا أصابه البلى أو تعرّض للزوال ، و اندال القوم تحوّلوا من مكان إلى آخر ، وبينما تشتقّ من (دولة) صفة (الدائل) بمعنى المنقلب والزائل ، فإن صفة Static المشتقّة من State دولة بالإنجليزية تعني : الساكن والمستقرّ والمثبت في موضوع ، ومثله Status ؛ أي الحالة أو الوضع و خاصة الشرعي القانوني بما هو وضع ثابت معترف به ، ومن المشتقّات ذات الصلة أيضا Status ، وهو التمثال القائم أو النصب الثابت في موضعه دون تبدّل ، كما يعني مصطلح Quo Status في اللاتينية و الفرنسية الوضع المثبت والسائد أو التمسّك بديمومة ذلك الوضع ، ومنه Statiqueبالفرنسيّة كصفة للثبات والسكون ، وعلم توازن القوى الذي يعني تثبيت الأوضاع واستقرارها ، بينما يرتبط المعنى اللغوي لـ (دولة) في العربية بفكرة تداول الغلبة والسيطرة بين القوم ومن ينازعونهم في الحرب أو المال.[1]

الدولة اصطلاحا :

اهتم كثير من الباحثين بوضع تعريف أو مفهوم للدولة ، ولكن الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني Max Weber إذ عرَّفها بأنها : منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين من الأراضي.

كما عرَّفت موسوعة Larousse الفرنسية الدولة بأنها : مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة.
وهناك تعريف آخر للدولة يقبله كثير من الباحثين ، وهو التعريف الذي ورد في اتفاقية مونتيفيديو Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول في عام ١٩٣٣ ، وقد عُرِّفَتْ الدولة بأنها : مساحة من الأرض لها سكان دائمون ، في إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعَّالة على أراضيها ، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى.[1]

ويعرف الدكتور جمال سلامة الدولة بأنها : إطار تنظيمي تنضوي تحته جماعة بشرية ، تستوطن بقعة جغرافية محددة ، وتحكمهم سلطة سياسية[1]، وهذا ما أستقر عليه علماء السياسة ، فالدولة عبارة عن : شعب مستقر على إقليم معين ، وخاضع لسلطة سياسية معينة ، وبهذا تكون أركان الدولة :

---

[1]) وائل محمود ، الدولة الهشة بين المفهوم والمعيار ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد ٩٩ ، يناير ٢٠١٧ .
[1]) نعوم تشومسكي ، الدولة الهشة : إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية ، ترجمة سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص ٨.
[1]) ابن منظور ، جمال الدين أحمد بن مكرم بن على ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ ، ٢٥٢/١١ ، مادة د و ل .
[1]) فيصل براء متين المرعشي ، مفهوم الدولة ، موقع الموسوعة السياسية ، https://political-encyclopedia.org/dictionary
*) عبد الرحيم العلام : باحث مغربي، حاصل على الدكتوراه في القانون الدستوري وعلم السياسية. ، صدر له كتاب: "الديمقراطية في الفكر الاسلامي المعاصر: دراسة جغرافية مذهبية" ٢٠١٤ .

١- **الشعب :** فلا دولة بدون شعب ، والشعب هو مجموعة أفراد تربطهم الرغبة في العيش معا ، ويحملون جنسية الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بحقوق سياسية مثل الانتخاب ، ولا يشترط أن يكونوا منتمين إلى نفس الأصل أو يتكلمون نفس اللغة أو يعتنقون نفس الدين ، ولكن توفر هذه العوامل يزيد من تماسك الشعب.

٢- **الإقليم :** وهو الرقعة الجغرافية التي يستقر عليها الشعب ويمارس عليها نشاطه ، وهي المجال البري والبحري والفضائي الذي تمارس عليه سيادة الدولة وتفرض نظامها وتطبق قوانينها ، وحدوده محددة باتفاقيات دولية .

٣- **السلطة السياسية :** هي الهيئة التي تتولى ممارسة سلطتها داخل الإقليم ، من أجل تحقيق مصلحة الشعب وحمايته وإدارة ثرواته ، وتملك - منفردة - القدرة على ممارسة السلطة والرقابة على جميع إقليمها دون أي تدخل خارجي.[١]

ثالثاً- موجز لتاريخ نشأة مصطلح الدولة :

لم يكن مفهوم الدولة بعيدا عن تفكير ابن خلدون حين قال في مقدمة كتابه : الإنسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم ، وهو معنى العمران[١] ، فربما كان ما ذكره ابن خلدون أحد أسباب نشأة الدول ، فالإنسان لا يستطيع العيش منفردا ، ويحب التشارك والتعامل مع الآخرين ، كذلك كانت الدولة من محاور تاريخ الفكر السياسي منذ بدايته حتى يومنا هذا ، فقد عني فلاسفة اليونان بالدولة المُثلى أو المدينة الفاضلة ، وانشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو بالخلافة والإمامة ، واستغرق المفكرون المسيحيون في علاقة الدولة والكنيسة ، وفي عصر النهضة تناول المفكرون الدولة في إطار تناولهم لمفهوم السيادة ، و في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأ البعض يتناول الدولة تناولا قانونيا سواء من حيث الشخصية القانونية أو الصبغة المؤسساتية أو الدستورية.[1]

ترجع كثير من الدراسات نشأة الدولة في شكلها المعاصر إلى بداية القرن السادس عشر ، الذي شهد ظهور الدولة الإقليمية بعد تحلل السلطة الثيوقراطية وانهيار نظام الإقطاع الذي كان سائدا في أوربا طيلة العصور الوسطى وتفكك الامبراطورية الرومانية المقدسة إلى دويلات ، ولكن الدكتور جمال سلامة يرى أن ذلك ليس صحيحا ، فهي إعادة تأسيس وليست ظهورا جديدا ، فلم تكن تلك هي الصورة الأولى أو الوحيدة للدولة بمفهومها المعهود ، غاية الأمر أن نظام الدولة المعني تعرض للانهيار في العصور الوسطى تحت وطأة السلطة البابوية ونظام الإقطاع ، وفي أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر أُعيد تأسيس الدولة على أنقاض النظام الثيوقراطي والإقطاعي ، فتأسست الدولة الإقليمية متخذة الطابع الأوتوقراطي كعهدها الأول.[١]

تعريف الدولة الهشة :

يُعد مفهوم الدولة الهشة من المفاهيم التي يصُعب وجود إجماع على تعريف شامل لها ، لذا فإن لدينا الكثير من التعريفات للدولة الفاشلة سنذكر أكثرها شهرة واستخداما من قبل الباحثين ، فمن الصعب الإحاطة بها جميعا.

- **تعريف Helman & Ratner :** يرى الباحثان أن الدولة الهشة هي الدولة العاجزة تماماً عن لعب دورها ككيان سياسي مستقل و كعضو في المجتمع الدولي ، مثل : هايتي في الغرب ، وما تبقى من يوغوسلافيا في أوروبا ، والصومال والسودان وليبيريا في أفريقيا ، وكمبوديا في جنوب شرق آسيا.[١]
- **تعريف Zartman حول الدول المنهارة :** هي تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية ، وضرب مثالاً على ذلك بالكونغو في الستينيات من القرن العشرين ، وتشاد وغانا وأوغندا في أواخر ثمانينيات القرن نفسه ، والصومال وليبيريا وإثيوبيا مع بداية تسعينيات القرن العشرين.[1]
- **تعريف روبرت روتبرج :** يرى أن الدولة القومية تفشل لأنها لم تعد قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها مثل الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية والرقابة البيئية وإطار قانوني للنظام العام ، ونظام قضائي لإدارتها ، ومتطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات ، وتصبح الدولة غير شرعية في أعين قطاعات متنامية من مواطنيها.[١]

---

[1]) International Encyclopaedia of the Social Sciences vol 15,Macmillan Co,New York,1968, P.144

[١]) قاموس، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص ٨٩٨

[١]) د. عبد الرحيم علام ، الدولة في اللسان والاصطلاح العربيين ، بحث منشور على موقع (مؤمنون بلا حدود) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣٠ ، https://www.mominoun.com/articles

[١]) فيصل براء متين المرعشي ، مفهوم الدولة ، موقع الموسوعة السياسية ، https://political-encyclopedia.org/dictionary

[١]) د. جمال سلامة علي ، النظرية السياسية : اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى : ٢٠١٨ ، ص ١٣٧ .

- **تعريف مارتن جريفيثس وتيري أوكالاهان :** هي بالاسم دولة ذات سيادة ، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة ، إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم ، تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي.[1]

ورأى آخرون أنّ الدولة الهشة هي الدولة التي تحكمها الملشيات المسلحة ، فيما رأي غيرهم أنها : تلك الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارجه عن الإطار القانوني ، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها ، وفي فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها ، وبذلك لا تستطيع ضمان النموّ الإقتصادي ، أو التوزيع العادل للسلع الاجتماعية ، وغالباً ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة على الموارد.[1]

سمات الدولة الهشة :

من خلال ما سبق يمكن تحديد سمات الدولة الهشة بأنها :

- الدولة التي تفقد السيطرة على العنف الخارج عن إطار القانون.
- الدولة التي تعجز عن تحقيق السلام والاستقرار لشعبها.
- الدولة التي لا تسيطر على كامل ترابها.
- الدولة التي لا تستطيع تحقيق نمو اقتصادي أو توزيع عادل للسلع الاجتماعية ، وغالبا ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية.
- الدولة التي ترتفع فيها معدلات العنف الإجرامي المنظم أو العنف السياسي.
- الدولة التي تفقد السيطرة على حدودها.
- الدولة التي تعاني من الصراع بين مكوناتها العرقية أو الدينية أو الطائفية أو الثقافية.
- الدولة التي تكون مسرحا لحرب أهلية .
- الدولة التي ينتشر فيها الإرهاب.
- الدولة التي تعاني من ضعف مؤسساتها ، أو ضعف البنية التحتية ، نظامها الصحي منهار فنسبة وفيات الاطفال مرتفعة ، ومتوسط عمر الفرد منخفض .
- الدولة التي تعاني من انخفاض مستوي الناتج المحلي الإجمالي ، وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي.
- الدولة التي تعاني من مستويات عالية من الفساد المالي والإداري والسياسي.[1]

رابعاً- مؤشرات الدول الهشة :

منذ عدة عقود بدأت جهات كثيرة تصدر تقارير تتناول وضع الدول المختلفة من حيث درجة تماسكها واستقرارها ، البنك الدولي والمخابرات الأمريكية ، والإدارة البريطانية للتنمية ، و مؤسسة بروكنجز الأمريكية ، ولعل أشهر هذه التقارير هو التقرير الذي يصدره صندوق السلام بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عن الدول الهشة أو الفاشلة ، وقد أنُشئ هذا الصندوق سنة ١٩٦٧ للبحث في قضايا وموضوعات تتعلق بتداعيات الحرب الباردة وعلى رأسها سباق التسلح النووي وقضايا نزع السلاح النووي ، وبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط سور برلين ، بدأ صندوق السلام منذ عام ٢٠٠٥ يصدر هذه التقارير حول القضايا التي تمثل تهديدا لأمن واستقرار العالم كالأمن الإنساني والصراعات المسلحة والنزاعات الدولية وحقوق الانسان ، وتتم دراسة وطرح تلك القضايا بالتعاون مع الحكومات والأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني ، ومنذ عام ٢٠١٣ تغير الاسم من الدول الفاشلة إلى الدول الهشة.[١]

يعتمد مؤشر الدول الهشة على منهجية وإطار قياس وتقييم الصراعات ، حيث يتم حصر الصراعات المسلحة حول العالم كمياً ، ثم يتم تحليلها كيفياً ، بهدف الخروج بتوجهات تحكم تلك الصراعات ، وهو يستعين بالدراسات التي تصدر في مختلف الدول عن الصراعات والأزمات ، ثم يقوم بتحليلها باستخدام مناهج من علم الاجتماع والتحليل السياسي ، مستعينا بنظم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، كما يتيح صندوق السلام للدول والحكومات والشركات والمنظمات الدولية خدمة تقييم مخاطر الصراعات بهدف التعرف على محفزات ومخاطر الصراعات.[1]

---

[1]) د. عبد العظيم زاهر ، الدولة الهشة : دراسة مفاهيمية ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة الجيلالي ، الجزائر ، مجلد ٤٥ ، العدد ٤: ٢٠١٨ ، ملحق ١ ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .

[1]) ابن خلون ، عبد الرحمن ، المقدمة ، دار الفكر، بيروت ، الطبعة: الأولى ١٩٨١ م ، ١/ ٥٤ .

[1]) د. جمال سلامة علي ، النظرية السياسية : اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى :٢٠١٨ ، ص ١٣٩

[1]) المرجع السابق ، ص ١٣٥

[1]) جيرالد هيرمان ، ستيفن راتنر ، إنقاذ الدول الفاشلة ، مجلة فورن بوليسي الأمريكية ، ١٥ يونيو ٢٠١٠ ، https://foreignpolicy.com/2010/06/15/saving-failed-states/

[1]) فيصل براء متين المرعشي ، مفهوم الدولة ، موقع الموسوعة السياسية ، https://political-encyclopedia.org/dictionary

[1]) عارف أحميدي ، أمين عواد ، الدولة الهشة : سوريا نموذجا ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٤٥ ، العدد ٤ ، ملحق ١ ، ص ١٥٦.

[1]) مارتن جريفيثس ، تيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٨ ، ص ٢٢١ .

[1]) المرجع السابق ، نفس الموضع .

كيف تتم صياغة مؤشر صندوق السلام للدول الهشة ؟

تضم قائمة مؤشر الدول الهشة الدول ذات السيادة وعددها ١٧٨ دولة ، ويُبنى مؤشر الدولة الهشة العام من ١٢ مؤشرا قطاعيا مستخلصا من أكثر من ١٠٠ مؤشر فرعي، وتؤكد منهجية صندوق السلام حول البيانات المعتمدة في مؤشرها أنه يجري التحقق منها كمياً وكيفياً ويقيمها الخبراء نتيجة مراجعة نقدية لآلاف الوثائق ، وتطبيق معايير بحثية دقيقة جدا ، استنادا إلى منهجية العلوم الاجتماعية الشاملة.[١]

يتم تصميم وكتابة تقرير دولية ما من خلال خمس خطوات كالتالي :

- تحليل السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- جمع البيانات الكمية ، من خلال أجهزة الإحصاء الوطنية للدولة ، ومن خلال المنظمات الدولية ، وأيضاً عبر استطلاعات الرأي والمقابلات ، والدراسات العلمية.
- تحليل البيانات الكيفية الواردة في التقارير والأبحاث والدراسات التي تنتجها مراكز الأبحاث الوطنية والمؤسسات الدولية.
- تصنيف ودمج البيانات وفق المحاور المختلفة للتقرير.
- مراجعة التقرير وتحديد الدرجات للمؤشرات الفرعية للمحاور الخمسة.

وجدير بالذكر أن القائمين على المؤشر قاموا بتطوير أداة قياس تُعرف باسم "أداة منظومة تقييم الصراعات (Conflict Assessment System Tool CAST) كإطار يُمكّن صانعي السياسات ومتخذي القرار من فهم وقياس محددات ومحفزات الصراع والإشكاليات في البيئة الداعمة له.

---

[1]) المرجع السابق ، ص ١٥٨، ١٥٩ .

[١]) د. سيد غنيم ، الدولة الهشة ومؤشرات الدول الهشة ، بحث منشور على موقع معهد شؤون الأمن العالمي والدفاع(IGSDA) بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ ، https://igsda.org

المحاور الأربعة والمؤشرات الفرعية :

يعتمد مؤشر صندوق السلام على أربعة محاور رئيسة ، تشمل ١٢ مؤشرا فرعيا ، وكل مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية يتناول عددا من النقاط التفصيلية الكثيرة ، ويعطى لكل مؤشر فرعي ١٠ درجات ، فيكون المجموع ١٢٠ درجة ، وكلما زادت درجة الدولة اقترابا من ١٢٠ درجة دل هذا على مدى هشاشتها وفشلها ، والعكس صحيح ، فكلما قلت الدرجة التى تحصل عليها الدولة - أي زادت اقترابا من الصفر- دل هذا على تماسكها ، وهي كالتالي :

مؤشرات الدولة الهشة بحسب صندوق السلام الأمريكي[1]

مؤشرات التماسك		جهاز الأمن
		انقسام النخبة
		انقسام المجموعات ومظلومياتها
المؤشرات الاقتصادية		انحدار اقتصادي
		عدم المساواة في توزيع عائدات التنمية
		هجرة السكان والعقول
المؤشرات السياسية		شرعية الدولة
		الخدمات العامة
		حقوق الإنسان وسيادة القانون
المؤشرات الاجتماعية والشاملة		الضغوط الديموغرافية
		اللاجئون والنازحون
		التدخل الخارجي

---

[1]) د. غادة موسى ، دول فاشلة أم دول هشة – الجزء الأول ، مقال منشور على موقع مصراوي ، بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٧ ، https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2019/4/27

[1]) نبيل حسين ، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٣٧ ، مارس ٢٠١٩ ، ص ١١٦ ، https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue037/Documents/Siyassat37-2019-Issue.pdf

[1]) د. غادة موسى ، دول فاشلة أم دول هشة – الجزء الثاني ، مقال منشور على موقع مصراوي ، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٤ ، https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2019/4/27

١- **مجموعة مؤشرات التماسك :** وتشمل ثلاثة مؤشرات فرعية :

- **جهاز الأمن :** يتناول هذا المؤشر التهديدات الأمنية للدولة مثل التفجيرات وأعداد القتلى ، وحركات التمرد والانقلابات والإرهاب ، والعوامل الإجرامية الخطرة كالجريمة المنظمة وجرائم القتل ، إضافة إلى مدى ثقة المواطنين في الأجهزة الأمنية ، كما يشمل الميليشيات الخاصة التي ترعاها أو تدعمها الدولة ، والتي تستخدم ضد المعارضين السياسيين ، أو تخدم مصالح زعيم أو فئة سياسية معينة ، كما يشمل الميليشيات المسلحة التي تتحدى احتكار الدولة لاستخدام القوة.
- **انقسام النخبة :** ويرصد هذا المقياس تقسيم مؤسسات الدولة على أسس عرقية أو طبقية أو دينية ؟ كما يقيس صراعات القوى والمنافسة السياسية بينها ، ويأخذ في الاعتبار شرعية القيادة ، وما إذا كانت القيادة منتخبة انتخابا عادلا ، وهل تمثل القيادة جميع السكان ؟ وهل يشعر السكان جميعهم بهوية وطنية واحدة ؟
- **انقسام المجتمعات ومظلومياتها :** هل تستند مجموعة ما إلى تظلمات تاريخية ، فهي تشعر بالظلم وتحس بتهميش الدولة لها ، هل هي محرومة من الاستقلالية أو حق تقرير المصير أو الاستقلال السياسي الذي تعتقد أنها تستحق الحصول عليه.[١]

٢- **مجموعة المؤشرات الاقتصادية :** وتشمل ثلاثة مؤشرات فرعية :

- **وجود انحدار اقتصادي :** يشمل هذا المؤشر تراجع اقتصاد الدولة على المستويات الكلية ، كدخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي ، أو معدلات البطالة أو التضخم أو حجم الدين أو مستويات الفقر ، أو فشل المشروعات ، كما تشمل برامج التقشف الاقتصادي ، و انخفاض أو انهيار قيمة العملة الوطنية.
- **عدم المساواة في توزيع عائدات التنمية :** هل يستند هذا التوزيع على أساس عرقي أو ديني أو غير ذلك ، و مدى وجود فجوة بين الريف والحضر.
- **هجرة السكان والعقول :** ينظر هذا المؤشر في الأثر الاقتصادي للنزوح البشري ونتائجه من حيث فقدان العمالة المهنية الماهرة المنتجة وأثر هذا على تنمية البلد.

٣- **مجموعة المؤشرات السياسية :** وتشمل ثلاثة مؤشرات فرعية :

- **شرعية الدولة :** يبحث هذا المؤشر في مصداقية تمثيل الحكومة لشعبها ، ومدى ثقة الشعب بمؤسسات الدولة ، والظواهر التي تدل على فقدان هذه الثقة كالمظاهرات أو العصيان المدني ، أو التمرد المسلح ، كما ينظر هذا المؤشر في مدى نزاهة الانتخابات وإلى أي مدى تمثل الحكومة الشعب الذي تحكمه ، كما يتناول الشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي ، وعكس ذلك كالفساد والتربح وتهميش أو اضطهاد أو استبعاد المعارضة.[١]
- **الخدمات العامة :** يتناول هذا المؤشر الوظائف الأساسية للدولة ، كتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والاتصالات والإنترنت ، ومعدلات الالتحاق بالتعليم ومستوى الأمية ، وهل هو مختلف بحسب الجنس ؟
- **حقوق الإنسان وسيادة القانون :** يتناول هذا المؤشر الانتهاكات لحقوق الأفراد والجماعات ، والتضييق على الصحافة ، وتسييس القضاء ، واستخدام الجيش لأغراض سياسية ، وقمع المعارضين السياسيين.[١]

٤- **مجموعة المؤشرات الاجتماعية والشاملة :** وتشمل ثلاثة مؤشرات هي :

- **الضغوط الديموجرافية :** ارتفاع معدلات النمو السكاني ، التوزيع غير المتوازن للسكان ، إمدادا الغذاء والمياه النظيفة ، والصحة ومدى انتشار الأمراض أو الأوبئة.
- **اللاجئون والنازحون :** يقيس هذا المؤشر الضغط على الدولة نتيجة النزوح القسري لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية ، كذلك تدفقات اللاجئين التي ستمارس ضغطا إضافيا على الخدمات العامة ، كما يمكن أن تتسبب في تحديات أمنية وإنسانية للدولة إذا لم تكن لديها القدرة الاستيعابية الكافية.[١]

---

[1]) مأخوذ من مؤشر صندوق السلام لعام ٢٠٢٣ ، https://fragilestatesindex.org/2023/06/14/fragile-states-index-2023-annual-report/

[1]) ستيفن هانت وكوري روديجر ، قياس التماسك الاجتماعي : دروس من مخيم كاكوما ، مقال منشور على موقع نشرة الهجرة القسرية – جامعة أكسفورد ، بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٢ ، https://www.fmreview.org/ar/issue70/hunt-rodgers

التدخل الخارجي : يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار تأثير الجهات الخارجية الفاعلة في أداء الدولة ، لا سيما في الأمن والاقتصاد ، فمن ناحية الأمن يشمل مشاركة الحكومات أو الجيوش أو أجهزة المخابرات أو كيانات أخرى داخل الدولة لجهاتٍ خارجيةً في الشؤون الداخلية للدولة ، التي قد تؤثر في توازن القوى أو حل النزاع ، في حين يشمل التدخل الاقتصادي المشاركة الاقتصادية للجهات الفاعلة الخارجية ، من خلال القروض الواسعة النطاق ، أو مشاريع التنمية ، أو المساعدات الخارجية ، أو إدارة السياسة

- الاقتصادية للدولة ، وخلق التبعية الاقتصادية ، كما يأخذ التدخل الخارجي في الاعتبار أيضًا التدخل الإنساني، مثل نشر بعثة دولية لحفظ السلام[1].

كان الصندوق يعتبر التدخل الخارجي مؤشرا مستقلا ، ولكن تقرير عام ٢٠٢٣ (اخر تقرير صدر قبل الدراسة) يضم هذا العنصر للمجموعة الرابعة وهي مجموعة المؤشرات الاجتماعية والشاملة.

خامساً- مساعدة المجتمع الدولي للدول الهشة :

إن من يقرأ عن الدول الهشة أو الدول الفاشلة ينتابه شعور بأن تلك المنظمات الدولية المعنية بالأمر لا يعنيها سوى فضح هذه الدول وكشف مساوئها ، دون العناية كثيراً بمد يد المساعدة لانتشالها من عثرتها ، وإن تدخلت فهي تنظر فقط لمصالح الدائنين لهذه الدول ، ونعني بها الدول صاحبة النفوذ في البنك الدولي ، كأمريكا وألمانيا ، وتكون النتيجة أن يقدم البنك برامج شديدة القسوة لإصلاح اقتصاد هذه الدول.

أن بعض الدول أخذت قروض صندوق النقد الدولي على مضدد ، لكنها في النهاية تغلبت على أزماتها وتعافت من مشاكلها الاقتصادية المؤلمة ، لكن دولاً أخرى تسبب برامج الصندوق في تفاقم أزماتها الاقتصادية ، ودخلت في نفق المشكلات الاقتصادية المدمرة ، و هناك دول أخرى رفضت البرنامج الذي قدمه الصندوق ، ولجأت إلى حلول محلية بعيدا عن الصندوق ، وهي حلول محلية تراعي الوضع السياسي في البلاد ، وعلينا الاعتراف بأن البرنامج الذي يضعه الصندوق غالبا ما تكون نتائجه مؤلمة وموجعة للطبقة الكادحة ، فهو يُحمل هذه الطبقة مجمل عبء الإصلاح ،
لذا تضع هذه البرامج الدولة في مواجهة لا تحمد عقباها مع هذه الطبقة التي تشكل الأغلبية العظمى في المجتمع ، وبالذات في الدول التي تفتقر إلى مؤسسات تضبط الحد الأدنى
من الاستقرار السياسي .[1]

إن الأرجنتين هي صاحبة أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية ، ولها موضوع مثير على مستوى الأزمات الاقتصادية ، فمنذ عام ٢٠٠١ يُعاني الاقتصاد الأرجنتيني من عجز وانكماش وتفاقم مُعدّلات الفقر ، وقد تجاوزت معدّلات التضخم الـ٥٠٪ ، ومن الغريب أن يكون صندوق النقد الدولي مُواكباً للأرجنتين خلال كلّ هذه السنوات ، ويستمر في إغراقها بالديون دون أن تظهر أي نتيجة إيجابية لعمله ، فمشوار صندوق النقد في هذا البلد يعود إلى عام ١٩٩٩ ، وقد تبنى خيار الخصخصة في قطاعات البترول والاتصالات والطاقة ، ووافقت الحكومة على كلّ الشروط ، أما المُساعدة الأضخم فكانت سنة ٢٠١٨ ، يوم وافق الرئيس الأرجنتيني موريسيو ماكري ، والذي يوصف بأنّه «صديق الأسواق المالية والمستثمرين» ، على قبول قرض بقيمة ٥٧ مليار دولار، أخذت منه الحكومة ٤٤ مليار دولار ، ثم أعلنت عدم قدرتها على إيفاء الدين[1] ، وللصندوق قصة
أكثر إيلاما مع اليونان التي اضطرت حتى لخفض معاشات التقاعد ، ولولا مساعدات الاتحاد الأوربي لانهار اقتصادها.

إن الصومال تحتل دائما الترتيب الأول في قائمة الدول الهشة بحسب تقارير صندوق السلام ، ومع هذا تصدر تقارير ونشرات بالتالي :

---

[1]) جمال الطاهات ، شرعية الدولة وشرعية الحكم ، مقال منشور على موقع صحيفة الدستور الأردنية ، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٥ ، https://www.addustour.com/articles/1214035

[1]) د. غادة موسى ، دول فاشلة أم دول هشة – الجزء الثاني ، مقال منشور على موقع مصراوي ، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٤ ، https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2019/4/27

[1]) الحسين شكراني و إبراهيم المرشيد ، آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية : تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال ، دراسة منشورة على موقع مجلة استشراف للدراسات المستقبلية ، ص ٦٣-٦٥ ، https://istishraf.dohainstitute.org/ar/issue05/Pages/art03.aspx

[1]) نبيل حسين ، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٣٧ ، مارس ٢٠١٩ ، ص ١١٨-١٢٠ ، https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue037/Documents/Siyassat37-2019-Issue.pdf

[1]) د . أمين ساعاتي ، التجارب مع صندوق النقد بين النجاح والفشل ، مقال منشور على موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية ، بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ ، https://www.aleqt.com/2018/07/15/article_1420071.html

[1]) ليا القزي ، تجارب مع صندوق النقد الدولي : المأساة الاجتماعية ، مقال منشور على موقع صحيفة الأخبار اللبنانية ، بتاريخ :٢٠٢٠/٥/٤ ، https://al-akhbar.com/Politics/288097

- تدعم الأمم المتحدة الشعب الصومالي عن كثب منذ ولادة الجمهورية في عام ١٩٦٠ ، يتم حاليًا تنفيذ برامج للأمم المتحدة من خلال ٢٦ وكالة وصندوقًا وبرنامجًا (مقيم وغير مقيم) ، وبعثة سياسية واحدة هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة دعم لوجستي) هي مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال .
- تم توضيح التزام الأمم المتحدة تجاه القضية الصومالية بالتفصيل في إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام (٢٠٢١ – ٢٠٢٥) الذي يعكس أولويات الخطة الإنمائية الوطنية التاسعة للصومال.[1]
- بعد الخطة الإنمائية التاسعة التي تطبقها الأمم المتحدة في الصومال مازال الصومال يتصدر القائمة!!

مع ما ذكرناه لا تجد كثير من الدول سوى هذا الطريق ، فها هي ليبيا تناشد مجلس الأمن الدولي المساعدة في حماية منشآتها الحيوية ، وحذرت من أن عدم تقديم المزيد من المساعدات الدولية ينذر بأن تتحول هذه الدولة العربية التي تشهد منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي موجة عنف مستمرة إلى دولة فاشلة ، ودعا وزير الخارجية الليبي مجلس الأمن الدولي إلى وضع إطار قانوني للانخراط الدولي الأكثر فعالية في بلاده ، لافتا إلى انعدام خطير في التوزان بين المشاكل الحالية التي تواجهها ليبيا وبين ما يعرض المجتمع الدولي تقديمه ، وقال إنه جاء إلى مجلس الأمن الدولي لتوضيح الصورة الحقيقية لما يحدث في بلاده ، مضيفا : نسعي للحصول على مساعدة المجلس وخاصة فيما يتعلق باحتمال نشر بعثة استقرار وبناء مؤسسات تابعة للأمم المتحدة ، لتمكين الحكومة من ضمان الانتقال السلس من الثورة إلى بناء دولة سيادة القانون ونظام الحكم القادر على البقاء.[1]

أيضا لبنان تناشد قادة العالم ، فقد ناشد وزير خارجية لبنان السابق جبران باسيل قادة العالم المساعدة في إنقاذ بلده كي لا يتحول إلى "دولة هشة" وسط أزمة مالية متصاعدة.[1]

إن كثيرا من الدول نجحت لأنها رفضت وصفات الصندوق ، فقد فشل الصندوق في ترويض بعض دول النمور الآسيوية ، التي رفضت مساعدة الصندوق وتولت هي مسؤولية وضع العلاج بعيدا عن برنامج الصندوق ، وتعد ماليزيا في عهد مهاتير محمد أفضل مثال للنجاح ، والخروج من أزمتها الاقتصادية بعيدا عن برنامج صندوق النقد الدولي ، وبعدت ماليزيا عن سياسة التقشف والركود التي كان سيفرضها الصندوق.[1]

إن الدول التي نجحت في الخروج من عنق الزجاجة ، وحققت طفرة في النهوض والتفوق تبنت سياسة واحدة ذات شقين :

- الشفافية ومحاربة الفساد ، ومؤشرات الشفافية الدولية تشير إلى ذلك بوضوح.
- النهوض بالتعليم فهو أفضل استثمار على المدى الطويل.

إن الهيئات المعنية بإصدار مؤشرات هشاشة الدول تتجاهل الأسباب التي لا دخل للدول فيها ، فعلى سبيل المثال كان تأثير وباء كورونا شديد التأثير حتى في دول ذات اقتصاد قوي ، لقد أثرت الأزمة تأثيراً حاداً على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم ، حيث ارتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة منذ جيل كامل ، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ووفقاً لبيانات المسح ، ففي عام ٢٠٢٠ ، سجل معدل البطالة المؤقتة في ٧٠٪ من جميع البلدان نسبة أعلى بين العمال الذين لم يتموا إلا مرحلة التعليم الابتدائي ، أما حالات فقدان الدخل فكانت أيضاً أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية النظامية الأقل.

حدثت في كثير من الدول إغلاقات واسعة النطاق ، بحلول أوائل أبريل ٢٠٢٢ ، كان نحو ١٥٠ بلد قد أغلقت جميع المدارس ، وفرضت إلغاء التجمعات والفعاليات ، وأغلق أكثر من ٨٠ بلدا كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس. وفُرضت قيود على السفر على نطاق واسع.

أثرت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين تاثراً كبيرا على النشاط والتجارة في العالم.

---

[1]) موقع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١ ،
https://unsdg.un.org/ar/latest/blog/somalia-path-recovery-real-challenges-remain-un-resident-coordinators-blog

[1]) خبر منشور على موقع CNN العربية ، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠ ،
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/07/18/libya-security-council-intervention

[1]) خبر منشور على موقع وكالة رويتر بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٢
https://www.reuters.com/article/lebanon-mn5-idARAKBN1ZL2X0

سادساً- الدول العربية في مؤشر صندوق السلام عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ :

١- الموقف العام للمنطقة العربية :

فيما عدا بعض دول الخليج مثل الإمارات والكويت وعمان وقطر التي تأتي دائما في التصنيف المستقر من المؤشر بدرجات مختلفة ، تظهر باقي الدول العربية في المنطقة الخطرة بدرجات مختلفة.

لسنا هنا بصدد عرض ترتيب مصر على مدى السنوات المختلفة ، ولكننا فقط نذكر أن أسوأ درجة حصلت عليها مصر في التنمية الاقتصادية غير المتوازنة كانت سنة ٢٠٠٦ وهي ٨ درجات ، كما حققت مصر تقدما في مؤشر الضغوط السكانية ، ولكن مؤشر هجرة العقول قد تزايد من 4,4 عام ٢٠١٦ إلى 5,3 عام ٢٠١٨ .

لن نخوض في التفصيلات لأن المؤشر يحملنا – مثلا - تبعة مجموعات إرهابية مدفوعة لهز استقرارنا ، ووباء هز أكبر اقتصادات العالم ، كما حمل غيرنا تبعة التغير المناخي الذي سبب حرائق كبيرة في ثروة الغابات في العالم

ويجب أن لا نغفل أن ترتيب الولايات المتحدة على سبيل المثال تراجع في مؤشر ٢٠٢١ بسبب ما شهدته من احتجاجات لنزع الشرعية عن العملية الانتخابية ، والتي تصاعدت بشكل عنيف في أوائل عام ٢٠٢١ ، فهذه نقطة تُحسب للتقرير ، وتشهد له بالموضوعية العلمية.

والملاحظ هنا في هذين التقريرين التاليين أن مراكز الدول العربية في المؤشر لا تكاد تختلف كثيرا عاما بعد عام ، ربما قلت في درجات المؤشر أو زادت قليلا لكنها تبقى دائما في نفس التصنيف.

كما نلاحظ أن بعض الدول تُذكر في المؤشر في سنة ثم لا تُذكر في السنة التالية ، وربما كان الأمر يتعلق بمدى المعلومات المتوفرة عنها في هذا العام ، فقد ذُكرت جزر القُمر على سبيل المثال في مؤشر ٢٠٢١ ولم يُذكر شيء عنها في تقرير ٢٠٢٣ ، والعكس صحيح أيضا ، فلم تُذكر جمهورية جنوب السودان في مؤشر ٢٠٢٣ مع أنها موجودة في مؤشر سنة ٢٠٢١.

موقف الدول العربية في مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠٢١

الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	الدولة	نتيجة المؤشر العام	التصنيف
١	152	الامارات	٤٠,٣	أكثر استقرارا
٢	146	قطر	٤٤,١	
٣	130	الكويت	٥٢,١	
٤	137	سلطنة عمان	٥٠,٤	
٥	95	تونس	٦٩,٢	لديها تحذير
٦	105	البحرين	٦٦,٧	
٧	94	السعودية	٦٩,٧	
٨	85	المغرب	٧١,٥	لديها تحذيرمرتفع
٩	75	الجزائر	٧٣,٦	
١٠	68	الأردن	٧٦,٨	
١١	41	مصر	٨٥	لديها تحذير عال
١٢	38	فلسطين	٨٦	
١٣	50	جيبوتي	٨٢,٤	
١٤	49	جزر القمر	٨٢,٥	
١٥	34	موريتانيا	٨٩	
١٦	35	لبنان	٨٩	
١٧	19	ليبيا	٩٧	لديها إنذار
١٨	21	العراق	٩٦,٢	
١٩	9	السودان	١٠٥,٢	لديها إنذار عال
٢٠	4	سوريا	١١٠,٧	لديها إنذار عال جدا
٢١	2	الصومال	١١٠,٩	
٢٢	1	اليمن	١١١,٧	

موقف الدول العربية في مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠٢٣				
الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	الدولة	نتيجة المؤشر العام	التصنيف
١	١٥٦	الإمارات	37,0	مستقرة جدا
٢	149	قطر	40,5	أكثر استقرارا
٣	136	سلطنة عمان	48,7	أكثر استقرارا
٤	133	الكويت	51,2	مستقرة
٥	101	البحرين	65,1	لديها تحذير
٦	100	السعودية	65,3	
٧	96	تونس	66,4	
٨	90	المغرب	68,2	
٩	83	الجزائر	70,0	
١٠	٦٨	الأردن	75,7	تحذير عالي
١١	50	مصر	81,6	
١٢	٣٧	موريتانيا	87,0	
١٣	42	جيبوتي	87,1	
١٤	34	فلسطين	87,9	
١٥	27	العراق	91,4	منذرة
١٦	25	لبنان	91,8	
١٧	19	أريتريا	94,5	
١٨	17	ليبيا	96,1	
١٩	7	السودان	106,2	إنذار مرتفع
٢٠	5	سورية	107,1	إنذار مرتفع
٢١	3	جنوب السودان	108,5	إنذار مرتفع
٢٢	2	اليمن	108,9	إنذار مرتفع
٢٣	1	الصومال	111,9	إنذار مرتفع جدا

٢- النموذج السورى :

نود في البداية أن نشير إلى حقيقة هامة ، وهي أن الأزمة السورية مازالت قائمة ، والحديث عن تداعياتها ونتائجها يُعد ضرباً من التنبؤ ، والاستنتاجات القائمة على استقراء الأحداث الجارية ، وهي متغيرة بشكل مستمر ، فلا أحد يستطيع أن يحدد بشكل مؤكد كيف ستتطور الأمور ، هل ستبقى سورية كيانا موحدا أم سيتم تقسيمها إلى كيانات كردية وعلوية وسنية و لم تكن الأزمة السورية وليدة تلك اللحظة التي كتبت فيها الشعارات المناهضة للنظام على جدار مدرسة في مدينة درعا السورية من قبل عدد من الطلاب ، ولكنها تعود إلى عقود طويلة من القمع وكبت الحريات وعدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية والمعاناة الاقتصادية ، مما أدى لانفجار الأوضاع ، وتوالت التداعيات حتى أصبحت المشكلة معضلة مستعصية على الحل.

---

[1]) د . أمين ساعاتي ، التجارب مع صندوق النقد بين النجاح والفشل ، مقال منشور على موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية ، بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ ، https://www.aleqt.com/2018/07/15/article_1420071.html

[1]) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٢ ، https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis

[1]) دانا فوريسك ، جائحة كورونا ستخلِّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم ، موقع مدونات البنك الدولي ، ٢٠٢٢/٨/٦ ، https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world

وبمراجعه مؤشرات الدولة الهشة بحسب صندوق السلام الأمريكي فإن القارئ في الأدبيات السياسية حول مفهوم الدولة الهشة يجد أنه تكاد تنطبق أغلب صفات الدولة الهشة بصورة ما على سوريا ، ما يجعلنا نصنف سوريا في قائمة الدول الفاشلة أو(الدول الهشة) كما تسمى في بعض الأدبيات ، ولعلنا هنا نلمس أولى نتائج الحرب السورية على الداخل السوري ، وعلى الرغم من وصف البعض للدولة السورية بأنها قمعية ، ولكنها على الأقل كانت دولة متماسكة ، يسيطر النظام فيها على كامل التراب السوري إلا أنه من الإنصاف أن نذكر أن ما جعل سورية في هذه الحالة هي ظروف أقدم بكثير من الحرب الدائرة الآن ، وهي - بوصف أدق – نتيجة لتراكمات طويلة منذ بداية حكم البعث لسورية ، بمعنى أن التدخلات الإقليمية والدولية لم تكن هي السبب الوحيد في هشاشة الدولة.

النتائج :

تناول البحث ظاهرة الدولة الهشة ومحدداتها ، وهي من أحدث ما أدرج من الموضوعات في المراكز البحثية الغربية ، وهو الأمر الذي يعني – في الأعم - أن البلدان المعنية باتت ضمن الأجندة الأمنية للدول الكبرى ، باعتبار أنها تشكل خطراً محدقا عليها ، ودائما ما يضرب المثل بتنظيم القاعدة الذي ظهر في أفغانستان ، وقام بهجمات الحادي من سبتمبر ضد الولايات المتحدة ، متناسين دور الولايات المتحدة وحلفائها في نشأة هذا التنظيم ، وتمثلت أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث فيما يلي :

١- لقيت ظاهرة الدولة الهشة اهتماما واضحا منذ بروزها بعد نهاية الحرب الباردة ، ليس فقط من قبل الباحثين في حقل العلاقات الدولية ، ولكن أيضا من قبل دوائر صنع القرار داخل الدول الغربية ، ويتزايد هذا الاهتمام بشكل موسمي تقريبا ، فقد تضاعف هذا الاهتمام بوضوح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، ثم عاد إلى بؤرة الاهتمام حين بدأت ما يطلق عليها ثورات الربيع العربي ، الذي نتج عنه تعرض دول كسورية وليبيا واليمن لخطر الدخول في هذا التصنيف ، فأصبح المصطلح يأخذ أبعادا مغايرة وأهدافا مختلفة ، أخطرها هي محاولة إضفاء الشرعية على عمليات التدخل العسكري فيما أُصطلح على تسميته بالدول الفاشلة .

٢- يكون فشل الدولة واضحا عندما تظهر مجموعة من العوامل ، كأن يتصاعد العنف ويصل إلى حرب داخلية شاملة ، أو حين تعاني مستويات المعيشة من تدهور كبير ، أو حين تضعف البنية الأساسية التي تعتمد عليها الحياة اليومية عن تلبية حاجات الناس ، و حين يتخلى الحُكام عن مسؤولياتهم بخصوص تحسين أحوال شعوبهم.

٣ – تُعد الدول الهشة من الظواهر الدولية التي ليس هناك اتفاق على تعريف محدد لها ، يمكن بواسطته وضع مفهوم شامل يعكس جوهر الظاهرة ، فهي مقبولة عند البعض ومرفوضة عند آخرين ، ولكن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية وباقي المهتمين في المجتمع الدولي تتبنى مفاهيم متباينة ، ربما تخدم أغراضا خفية أو معلنة.

٤- تتسابق الهيئات والمنظمات بل حتى الصحف على إصدار مثل هذه المؤشرات لتصنيف الدول إلى مستقرة وهشة وفاشلة .. الخ ، ولا يلقى جانب المساعدة لهذه الدول على الخروج من هذه الدائرة الخطرة نفس القدر من الاهتمام ، ولا نجد في هذا الصدد أشهر من برامج البنك الدولي التي تُعد مرفوضة من جانب الكثيرين ، فهي تتعامل مع الواقع كأرقام ومعادلات ، والحقيقة أن الواقع بشر يجب مراعاة ما يحتاجون ، وعدم إجبارهم على دفع فاتورة الحساب كاملة وفي الحال ، والبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي يضع الخطط والبرامج قصيرة المدى والسريعة التأثير ، ولا شأن له بالخطط طويلة المدى ، التي تعالج المشاكل الاقتصادية بدون ضغوط اجتماعية خاصة على الطبقة الفقيرة ، بمعنى أن الخطط تراعي البعد الاجتماعي أثناء عملية الإصلاح ، فهذا يمكن أن تقوم به الدول بنفسها.

٥- اهتمام أهم المراكز والهيئات البحثية بابتكار العديد من المقاييس والمؤشرات التي يتم اعتمادها بغرض تسهيل عملية تشخيص ظاهرة الدول الهشة وتحديد درجة فشلها ، وتقوم هذه الهيئات بتطوير وتحديث مؤشراتها بشكل مستمر ، ليكون الأداء أكثر دقة.

٦- إن الدولة نفسها – بقيادتها وشعبها – أقدر من تستطيع إنقاذ نفسها من هذا المصير ، إذا توفرت النوايا الحسنة والرغبة الصادقة في الحل ، فالحلول التي تأتي من أطراف خارجية لا تراعي في الغالب سوى مصالح أصحابها ، والخبرات المحلية من علماء البلد قادرون على وضع برامج الإصلاح التي لا تلقي كامل العبء على الطبقات الفقيرة التي تعاني أصلا.

٦- أن كل الدول التي نجحت تبنت خطة من شقين :

- محاربة الفساد الذي يلتهم كل ما تقدمه الدولة للإصلاح ، فعمليات الفساد تكلف العالم نحو تريليون دولار سنويا على حد قول رئيس منظمة الشفافية الدولية ،[١] وجدير بالذكر أن الصين تعاقب على جريمة الرشوة مثلا بعقوبات تصل إلى السجن مدى الحياة أو الإعدام.[١]
- إصلاح التعليم كأفضل استثمار تقوم به الدولة ، وأندونيسيا تعد مثالا جيدا في هذا الصدد ، فقد أعدت برامج جيدة للارتقاء بالمنظومة التعليمية ، اشتملت على تطبيق اللامركزية في الإدارة المدرسية، ورفع كفاءة الموارد البشرية ، وإعادة صياغة المناهج بما يتواءم مع احتياجات المُجتمع ، وسوق العمل.

الخاتمة :

إذا كان للدولة أركان أساسية تقوم عليها الدول هي (الأرض والشعب والسلطة) وتحقق وجود هذه العناصر قد يضفي على الدولة المصوغات السياسية لقيامها ، إلا أن استقرار تلك الدولة أو استمرارها كوحدة سياسية وجغرافية هو أمر يرتبط بتحقق عوامل اجتماعية وداخلية ، كوجود الوفاق الوطني والسلام الاجتماعي ، فبدون ذلك ستشهد تلك الدولة حالة من الاضطراب والفوضى والصراعات والحروب الداخلية التي تهدد وحدة المجتمع وتنذر بانهيار هذه الدولة

تستطيع الدول العربية أن تكون قوة اقتصادية جبارة ، ففي دول العالم العربي ثروات هائلة ، أرض زراعية شاسعة ، وثروات معدنية هائلة ، وعمالة ماهرة مدربة ، وجيوش من العلماء والخبراء ، فالدول العربية تمتلك ثروات طبيعية مهمة تغطي مختلف القطاعات[1] ، منها :

- النفط : ٥٥٪ من الاحتياطي العالمي
- الغاز الطبيعي : ربع الاحتياطي العالمي .
- المعادن : الحديد في موريتانيا (الأولى عربيا) ، والفوسفات في المغرب (الثانية عالميا بعد الصين) ، والزنك والنحاس والفحم الحجري ، غير أن هذه الثروات غير مستغلة بالشكل الأمثل .
- الزراعة : الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة في السودان على سبيل المثال . ويحتاج الأمر هنا إلى إيجاد حلول لمشكلة ندرة المياه ، فالمنطقة العربية لا تتمتع سوى بـ 0,5 % من المياه العذبة في العالم.
- الثروة الحيوانية : ثروة حيوانية هائلة تقدر بأكثر من ٣٤٥ مليون رأس ، موجودة في كل من السودان والصومال على وجه الخصوص ، حيث يمتلك السودان وحده ٥٥ % من عدد الأبقار والجاموس وحوالي ٢٥ % من الأغنام والماعز ، بحسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٤.
- المراعي : تبلغ مساحة المراعي في العالم العربي حوالي ٤٢٥ هكتار (الهكتار ١٠ آلاف متر مربع) .
- الثروة السمكية : تطل جميع الدول العربية على البحر ، وتمتد سواحلها على ٢٣ ألف كم تشمل سواحل بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ، هذا دون احتساب الموارد المائية الداخلية من أنهار (١٦,٦ ألف كلم) وبحيرات وسدود ومزارع سمكية صناعية ، ويُقدر الانتاج السمكي حسب إحصائيات صندوق النقد العربي بحوالي ٤,٤ مليون طن سنة ٢٠١٤ ، وهو ما يعادل ٢,٦ % من الإنتاج العالمي.

هذا مجرد عرض بسيط استقيناه من مصادر مختلفة ، لنؤكد على أن العالم العربي يستطيع أن يكون قوة هائلة ، كي يلحق بالدول المتقدمة ، فثمن النهضة يصبح غاليا كلما تأخرت الخطوات.

---

[1]) موقع الجزيرة نت ، بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠ ، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/6/10/
[1]) موقع قناة الحرة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٩ ، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/01/29/
[1]) صندوق النقد العربي ، https://www.amf.org.ae/ar/publications/research-studies
أيضا : موقع (ارفع صوتك) https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties/2016/06/28/

قائمة المراجع :

أ) كتب ومقالات :

- ابن خلون ، عبد الرحمن ، المقدمة ، دار الفكر، بيروت ، الطبعة: الأولى ١٩٨١ م .
- ابن منظور ، جمال الدين أحمد بن مكرم بن على ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ.
- أحميدي، عارف ، عواد، أمين ، الدولة الهشة : سوريا نموذجا ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٤٥ ، العدد ٤ ، ملحق ١.
- تشومسكي، نعوم ، الدولة الهشة : إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية ، ترجمة سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٧.
- جريفيثس، مارتن ، أوكالاهان، تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٨ .
- حسين، نبيل ، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٣٧ ، مارس ٢٠١٩ ، ص ١١٦ ،

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue037/Documents/Siyassat37-2019-Issue.pdf
- حسين، نبيل ، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٣٧ ، مارس ٢٠١٩
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue037/Documents/Siyassat37-2019-Issue.
- دحمان، غازي ، الدولة الهشة مشروع استعماري أبيض ، موقع الجزيرة نت ، بتاريخ ٢٠١٠/٥/٨ ،
https://www.aljazeera.net/opinions/2010/5/8
- زاهر، عبد العظيم ، الدولة الهشة : دراسة مفاهيمية ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة الجيلالي ، الجزائر ، مجلد ٤٥ ، العدد ٤: ٢٠١٨ ، ملحق ١ ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .
- ساعاتي، أمين، التجارب مع صندوق النقد بين النجاح والفشل، مقال منشور على موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية، بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥،
https://www.aleqt.com/2018/07/15/article_1420071.html
- شكراني، الحسين و المرشيد, إبراهيم ، آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية : تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال ، دراسة منشورة على موقع مجلة استشراف للدراسات المستقبلية،
https://istishraf.dohainstitute.org/ar/issue05/Pages/art03.aspx
- الطاهات، جمال، شرعية الدولة وشرعية الحكم، مقال منشور على موقع صحيفة الدستور الأردنية، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٥،
https://www.addustour.com/articles/1214035
- علام، عبد الرحيم، الدولة في اللسان والاصطلاح العربيين، بحث منشور على موقع (مؤمنون بلا حدود) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣٠،
https://www.mominoun.com/articles
- علي، جمال سلامة ، النظرية السياسية : اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى : ٢٠١٨ .
- عليان ، خليل ، الدولة الهشة : خصائصها وآثارها وسبل علاجها ، مقال منشور على موقع السبيل ، بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ ،
https://assabeel.net/article/2018/5/30
- العنبر، إياد ، مصير الدولة الهشة : أفغانستان ولبنان نموذجا ، موقع الحرة ٢٠٢١/٨/٢٢ ،
https://www.alhurra.com/different-angle/2021/08/22
- غنيم، سيد ، الدولة الهشة ومؤشرات الدول الهشة ، بحث منشور على موقع معهد شؤون الأمن العالمي والدفاع (IGSDA) بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦
https://igsda.org ،
- فوريسك، دانا ، جائحة كورونا ستخلِّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم ، موقع مدونات البنك الدولي ، ٢٠٢٢/٨/٦ ،
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world
- قاموس، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١ .
- القزي، ليا ، تجارب مع صندوق النقد الدولي : المأساة الاجتماعية ، مقال منشور على موقع صحيفة الأخبار اللبنانية ، بتاريخ :٢٠٢٠/٥/٤ ،
https://al-akhbar.com/Politics/288097
- محمود، وائل ، الدولة الهشة بين المفهوم والمعيار ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد ٩٩ ، يناير ٢٠١٧ .
- المرعشي، فيصل براء متين ، الدولة الهشة ، دراسة منشورة على موقع الموسوعة السياسية ، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٩ ،
https://political-encyclopedia.org/dictionary
- هانت، ستيفن و روديجر، كوري ، قياس التماسك الاجتماعي : دروس من مخيم كاكوما ، مقال منشور على موقع نشرة الهجرة القسرية – جامعة أكسفورد ، بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٢ ،
https://www.fmreview.org/ar/issue70/hunt-rodgers
- هيرمان، جيرالد ، راتنر، ستيفن ، إنقاذ الدول الفاشلة ، مجلة فورن بوليسي الأمريكية ، ١٥ يونيو ٢٠١٠ ،

https://foreignpolicy.com/2010/06/15/saving-failed-states/

ب) مواقع اليكترونية :

- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١ ،
https://unsdg.un.org/ar/latest/blog/somalia-path-recovery-real-challenges-remain-un-resident-coordinators-blog
- CNN العربية ، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠ ،
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/07/18/libya-security-council-interventi

- وكالة رويتر بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٢ ،
https://www.reuters.com/article/lebanon-mn5-idARAKBN1ZL2X0
- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٢ ،
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisiS
- الجزيرة نت ، بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠ ،
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/6/10/
- قناة الحرة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٩ ، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/01/29
- صندوق النقد العربي ، https://www.amf.org.ae/ar/publications/research-studies
- موقع (ارفع صوتك) https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties/2016/06/28/
- مؤشر صندوق السلام لعام ٢٠٢٣ ،
https://fragilestatesindex.org/2023/06/14/fragile-states-index-2023-annual-report

ج) المصادر باللغة الأجنبية :

- K.j. Hoisti, International Politics: A Framework for Analysis, (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1967), pp. 20-22.
- Donald Puchala, International Politics Today, (New York: Dodd Meed, 1971), p 21.
- conomics, I. f., & Peace. (2019). Global Peace Index 2019: Institute for Economics & Peace.
- Daniel Steinvorth , Und jetzt die ganze Wahrheit über Syrien, 06.09.2019.
- Razmond hinnebusch , the state and political economy of reform in syria, University of st andrews